الشركات متعددة الجنسيات و دورها فى نقل التكنولوجيا لاقتصادات الدول النامية

دعاء حسن رفعت

الملخص:

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً محورياً فى الدول النامية . فطالما أثرت تلك الشركات دولاً مثل دول جنوب شرق آسيا و التى لقبت بالنمور الآسيوية ، لما لعبته من دور هام فى النشاط الاقتصادي لتلك الدول منذ الستينات من القرن العشرين . و تعاظم دور تلك الشركات مع تلاشى الحدود الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بين الدول مع ازدياد ظهور عصر العولمة يوماً بعد يوم . فالعولمة فى مفهومها تنطوى على الآتى :

"العولمـة هي انفتاح على العالم ، و هـي حركة متدفقة ثقافياً و اقتصادياً و سياسياً و تكنولوجياً، حيث تتعامل الشركات اليوم مع عالم تتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية و السياسية، فأمامنا رأس مال يتحرك بغير قيود و يتنقل بغير حدود، و معلومات تتدفق بغير عوائق حتى تفيض أحيانا عن طاقة استيعاب المنظمات. فهذه ثقافات تداخلت و أسواق تقاربت و اندمجت، و هذه دول تكتلت فأزالت حدودها الإقتصادية و الجغرافية، و شركـات تحالفت فتبادلت الأسواق و المعلومات و الاستثمارات عبر الحدود، و هـذه منظمات مؤثرة عالمياً مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ووكالات متخصصة للأمم المتحدة تؤثر بدرجة أو بأخرى في اقتصاديات و عملات الدول و مستـوى و ظروف معيشة الشعوب حول العالم".

ولكن تبنى بعض المتشككين فى أطروحة العولمة وجهة نظر أكثر تقليدية، تصور أن الشركات متعددة الجنسيات شركات وطنية في جوهرها وتمارس

أنشطة في الخارج؛ نتيجة لذلك، يتعرضون لرقابة وطنية. هذه وجهات النظر المتضاربة تخلق السياق الخاص بتحليل آثار اتخاذ القرارات، الآثار المؤسسية، والهيكلية لعولمة الإنتاج على سيادة واستقلال الدول الرأسمالية المتقدمة.و كذلك آثار ممارسة أعمال تلك الشركات فى الدول النامية ، مالها و ماعليها تجاه الاقتصاد الوطنى للدول المضيفة .

Abstract:

Multinational companies play a pivotal role in developing countries. As long as those companies affected countries such as South East Asia, which has been nicknamed the Asian tigers, to have played an important role in economic activity in those countries since the sixties of the twentieth century. And the growing role of those companies with a faded border economic, social and political between the countries and the increasing emergence of the era of globalization. Globalization in its concept involves the following:

"Globalization is opening up to the world, and are culturally flowing movement, economically, and politically and Technology, where dealing companies today with a world in which fade geographical boundaries of the influence and political, we've got capital move without restrictions and traveling without borders, and information flows unimpeded until sometimes overflowing accommodate organizations energy. these cultures overlapped and markets converged and

merged, and these states united demolishing economic borders, geography, and companies allied market information and cross-border investments and, and these organizations globally influential, such as: World Bank, IMF international, and specialized agencies of the United Nations affecting one degree or another in the economies and currencies of countries and the level and living conditions of people around the world ".

But some skeptics in the thesis of globalization adopted the viewpoint of a more traditional, imagine that the multinational and national companies and companies, in essence, engaged in activities abroad; as a result, are subjected to the control of a national. These conflicting views create the context for analyzing the effects of the decision-making, institutional effects, and structural globalization of production on the sovereignty and independence of the capitalist countries .well as the effects of the practice of acts of these companies in developing countries, and doomed towards the national economy of the host countries.

كلمات مفتاحية : الشركات متعددة الجنسيات ، نقل التكنولوجيا ، فوائد الشركات متعددة الجنسيات فى الدول النامية .

المقدمة:

ان عولمة العمل والإنتاج تجعل الاقتصادات والمصائر الوطنية لمجتمعاتهم أكثر ترابطاً بشكل متزايد. ففي النظرية الاقتصادية التقليدية، يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من حيث المبدأ، أن يكون لها تأثيرها الإيجابي أو السلبي على الرفاهية الوطنية، ولكن ناقش العديد من المحللين أن الإنتاج والمنافسة العالمية تزداد بكفاءة و تنعكس تلك الكفاءة على أداء الاقتصاد العالمي بسبب تشجيع الشركات متعددة الجنسيات تقسيم العمل الدولي، بحيث تصبح البلدان أكثر تخصصاً في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية. أن المنافسة تحد من الأرباح الاحتكارية و تكثف الضغوط من أجل الابتكار.

تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تحسين الآداء الاقتصادى الوطنى، بما أن هذه الشركات تميل إلى أن تكون أعلى إنتاجية من الشركات المحلية وتسهم في انتشار التكنولوجيات الجديدة و رفع مستوى مهارات القوى العاملة الوطنية.

دراسات أخرى قدمت تفسيرات أكثر أهمية مفادها أن عولمة الأعمال تنطوي على زيادة التباعد بين الأولويات المؤسسية و أولويات الحكومات الوطنية ومواطنيها. فعلى نطاق واسع ، فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت هذه الفكرة الهامة شائعة في العديد من البلدان، ولا سيما في البلدان النامية. حيث كان ينظر لنشاط الشركات متعددة الجنسيات و كأنها تشوه أولويات التنمية ، و تنتج فائضاً فى الأرباح ، يعاد الى بلد الموطن الرئيسى للشركة . ظهرت انتقادات مماثلة في كبرى الدول المستثمرة، بما في ذلك الولايات المتحدة، مدعيا أنه يمكن للشركات عبر الوطنية نقل وظائف في الخارج والتكنولوجيا، وبالتالي، يؤثر على الازدهار الوطني وعلاوة على ذلك، ينظر إلى قدرة الشركات متعددة الجنسيات لتنظيم الإنتاج على الصعيد العالمى على انها من تمنحهم قوة هيكلية ضخمة مقارنة بالحكومة الوطنية والقوى العاملة على المستوى الوطني.

هذا البحث يتبنى ميزة نقل المعرفة التكنولوجية من البلد الأم الى البلد المضيف عن طريق الشركات متعددة الجنسيات من المراكز الرئيسية لها الى أفرعها فى الدول النامية لما لهذا الفكر من تجارب تدعمه عبر العقود الأخيرة من القرن العشرين و الذى ظهرت فيه اقتصادات لم تكن بالقوة قبل استقبالها لتلك الشركات و التى بدورها لعبت دورا هاماً فى التطور التكنولوجى و الصناعى فى هذه الدول.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث فيما يلى :

- توجد عوائق سياسية و ادارية تواجه الشركات متعددة الجنسيات فى انشاء أفرع لها بالدول النامية . تلك العوائق تنبع من تكتلات سياسية و اقتصادية قد تنتمى لها الدول المضيفة مخالفة لموقف الدولة الأم ، مما يحيط عملية الاستثمار فيها بالريبة و تضع لها العوائق التى تحول دون انشاء أفرع لهذه الشركات .
- يتعين على الدول النامية (المضيفة) تطوير البنية الأساسية و كفاءة نظام الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات بها ، حتى تستطيع اجراء عمليات البحث و التطوير الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات فيها و تستطيع استيعاب التكنولوجيا القادمة و الاستفادة منها .
- يجب توافر الموارد البشرية الكفء و ذلك حتى تمارس الشركات متعددة الجنسيات نشاطها مع الاستعانة بالعلماء و الباحثين و المهندسين و الاداريين و العاملين بالدول المضيفة فى انجاز أعمالها . و هو ما يكفل انتقال الخبرة الادارية و العلمية و كذلك انتقال المعرفة و التكنولوجيا من الشركة الأم الى الأفرع فى الدول النامية .
- التغلب على المشكلة الضريبية التى تقع فيها الدولة المضيفة ، حيث عادة ما يتسم نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالتهرب الضريبى من

الدول المضيفة فتتعاظم أرباحها على حسابها فتظهر مشاكل مع حكومات الدول النامية .

أهداف البحث :

يهدف البحث الى :

١- تحليل أداء الشركات متعددة الجنسيات فى نقل التكنولوجيا للدول النامية . و ذلك باستخدام التحليل الاقتصادى للبيانات مع الاستعانة بالنظريات الاقتصادية للاستثمار الأجنبى المباشر و الدراسات السابقة .

٢- تقييم تجارب بعض الدول التى استفادت من وجود الشركات متعددة الجنسيات فى بلدانها و أحدثت تقدماً اقتصادياً و تكنولوجياً من استيعاب التكنولوجيات المنقولة عن طريق أفرع تلك الشركات فى بلدانهم.

٣- تقييم تواجد الشركات متعددة الجنسيات مالها و ما عليها بالنسبة للدولة الأم و الدولة المضيفة من عدة جوانب اقتصادية و سياسية و معرفية و صناعية و انتاجية .

٤- ابراز المشاكل و العوائق التى تتسم بها نظم الدول النامية و التى تمنع من وجود الشركات متعددة الجنسيات على أراضيها .

فروض البحث :

هذا البحث يقوم على فرضين يسعى للتحقق منهما كالتالى :

- **<u>الفرض الأول</u>** ، ان وجود الشركات متعددة الجنسيات فى دولة ما يؤدى الى نقل المعرفة التكنولوجية الى هذه الدولة و يسهم فى رفع الكفاءة الانتاجية و الصناعية .

- **<u>الفرض الثانى</u>** ، هناك عوائق قانونية و بيروقراطية فى بعض الدول النامية و التى تعد دولاً مضيفة بالنسبة لأفرع الشركات متعددة الجنسيات ، مما يحد من مزايا وجود تلك الشركات على أراضيها .

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من أهمية متغيرات الدراسة فيه :

فأهمية الشركات متعددة الجنسيات تأتى كونها نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية أولا ، ثم انتشرت بعد ذلك في بقية الدول الصناعية الكبرى ، كأحد أهم رموز وأسس النظام الأقتصادي العالمي ، ولقد حظيت هذه الشركات بدعم الولايات المتحدة خاصة والدول الصناعية الكبرى لأنها تعدها دعامة سياسية واقتصادية ومالية لسياسة الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى وخاصة الدول الثماني لبسط وفرض العولمة على السوق العالمي والنظام الأقتصادي العالمي، وتقود هذا الأتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى إنفرادها بالقمة فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو العولمة. فالمهم هو شيوع النظام الرأسمالي التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

أما عن أهمية نقل التكنولوجيا ، حيث تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بتكنولوجيا متقدمة بالمقارنة بالشركات الوطنية التي تعمل في أسواق الدول المضيفة ، ويقاس المستوى التكنولوجي بنفقات أو تكاليف البحث والتطوير والتي تتمحور مهمتها بالدرجة الأساسية في ما يأتي:

أ- اكتشاف طرق إنتاج جديدة ومنتجات جديدة.
ب- رفع درجة تغاير المنتجات، فكلما ازدادت درجة التغاير أدى ذلك إلى انخفاض مرونة الطلب التبادلية وهو ما يزيد من قدرة المشروع على التحكم في السوق ويكسبه قوة احتكارية.
ت- تقديم نشاطات مساعدة مثل القيام بدراسة، أو الكشف عن أنشطة للمنافسين أو شراء نتائج البحث والتطوير في بعض المشاريع.

وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا مهما في توجيه السوق العالمية للتكنولوجيا وذلك من خلال توحيد وتكييف الظروف الفنية للإنتاج عن طريق تجارة التكنولوجيا ، ف ينبغي أن ندرك أن هذه العملية لا تعنى بنشر التكنولوجيا بصورة متكافئة بين الدول ، فهذه الشركات تختار أفضل الأماكن لإنتاج حلقات معينة من السلاسل التكنولوجية ، بحيث تتسم هذه السلاسل بالتكامل العمودي ، وتعاقب السيطرة ، بحيث تتناظر في الختام المستويات التكنولوجية بين الدول المختلفة فيما يرتبط بإنتاج حلقة معينة من السلسلة ، أي أن عملية توحيد السوق الرأسمالية عن طريق تنميط الشروط الفنية للإنتاج قد لا تخضع للأشراف المباشر للشركات المتعددة الجنسية ولكنها تخضع لسيطرتها الكلية.

الاطار النظرى للبحث و الدراسات السابقة :

أولاً تعريف الشركات متعددة الجنسيات :

الشركة متعددة الجنسيات أو العابرة للحدود هي المؤسسة التي تشارك في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمتلك أو تسيطر على الأنشطة ذات القيمة المضافة في أكثر من بلد واحد.

هناك تعريفات أخرى أكثر تخصصاً و تحديداً و تتطلب تحقيق حصة معينة من الايرادات فى الدول الأخرى عنها فى الدولة الموطن، أو تخصيص جزءاً من الاستثمارات فى الحد الأدنى من البلدان الأجنبية ، أو أن الأفرع التى تمتلكها أو تديرها

يجب أن تكون ذات حجم معين و عدد محدد لكى تستطيع استقطاب شركة متعددة جنسيات. فالتعريف الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و قبلته يتضمن متطلبات محددة فيما يتعلق بحصة الأصول التى تسيطر عليها الشركة الأم . كما يلى :

"الشركات متعددة الجنسيات هى تلك الشركات المدمجة و الغير مدمجة التى تضم الشركات الأم و أفرعها الأجنبية. الشركة الأم تعرف على أنها الشركة التى تسيطر على الأصول الأخرى فى بلدان غير بلد الموطن، و ذلك يكون عادة عن طريق امتلاك حصة معينة من رأس المال . فحصة من رأس المال بمقدار ١٠% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لشركة مدرجة، أو ما يعادلها من الشركة الغير مدمجة، تعتبر عادة الخطوة الرئيسية للسيطرة على و مراقبة الأصول".

الشركات المتعددة الجنسيات هى الشركات التى تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم فى مركزها الرئيسى الذى يوجد فى دولة معينة تسمى الدولة الأم أو دولة الموطن، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة .

كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات وهي بالتالي تساهم ، ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته وتعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن أهم سماتها أنها تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة.

ويرجع السبب الرئيسي الذي دعاها إلى تنويع نشاطها، فهي تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، وأيضاً تعمل هذه الأسواق للسبب ذاته، وتعدد أساليب

إنتاجها بحيث إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها أسلوب إنتاجي ما يمكن الانتقال إلى أسلوب إنتاجي آخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذات ثمن منخفض نسبياً، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشركات باسم متعددة الجنسيات.

ثانياً الدراسات السابقة :

أهتمت دراسة Bornschier and Chase-Dunn باعطاء سمات أساسية للشركات متعددة الجنسيات كما يلى:

١- هى شركات تجارية تنتج سلعاً و خدمات من أجل الربح .

٢- هى كيانات تنظيمية تعمل فى ظل تقسيم واحد للعمالة تحت سيطرة فعالة لادارة مركزية.

٣- تقع الوحدات الفرعية التنظيمية و تعمل فى دول عدة .

هذه الشركات هى من ضمن الشركات الرائدة فى الدول التى يتوجه نشاطها فيها.

و أيضاً اهتم المجلس الاقتصادى و الاجتماعى بالأمم المتحدة فى وصف الشركات متعددة الجنسيات " بأنها تلك المنشاة التى تمتلك وسائل الانتاج ، وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء فى مجال الانتاج او المبيعات او الخدمات فى دولتين او اكثر".

أما Michael Tanzer فقد لخص سمات الشركات متعددة الجنسيات كما يلى: الشركة متعددة الجنسيات هى مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها ، وهي ذات عمليات تصنيع مباشرة في دول مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية، وتغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة.

كما لخصت دراسة محمد الاتربى تلك الشركات كما يلى : الشركة متعددة الجنسيات هى كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات و أصول (مصانع– مناجم – مكاتب – و استشارات و ما شابها) فى دولتين أو أكثر ، و يمتد نشاط هذه الشركة فى كافة مفاصل الحياة الاقتصادية فى المجال الصناعى و التجارى و المالى

كما تناولتها دراسات أخرى كما يلى :

ان التعريف العلمي والبسيط للشركة المتعددة الجنسيات، فهو الذي يشير إلى أنها تلك الشركة التي تمتد فروعها إلى عدة دول وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولها الاصلية، وذلك من خلال استراتيجية عالمية موحدة، وتتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية، وتدار بصورة مركزية في موطنها الاصلي.

وتعريف آخر لهذه الشركات متعددة الجنسيات بأنها " مشروع وطني يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول ، هذه الشركات التي تعد وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال الصناعي ، وهذه الملاحظة تبعث على القول بأن ظاهرة تعدد الجنسيات يرتبط بالطبيعة الاحتكارية لاقتصاد الدولة التي تتبعها".

مما سبق يتضح :

تعمل الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات الربح مع تنويع وتغير نشاطها ومراكز انتاجها بما يتلاءم وتحقيق تلك الأهداف . فهى تتبع التقدم التكنولوجى والأساليب الادارية والتنظيمية المتطورة ، فضلا عن القدرة على الوصول الى الاسواق العالمية بما تمتلكه من وسائل الدعاية والإعلان.

فالشركات متعددة الجنسيات هى المسئولة عن ٨٥% من تدفقات رؤوس الأموال العالمية فى صورة استثمار أجنبى مباشر فضلاً عن أنها المسئولة عن انتقال التقنيات التكنولوجية الحديثة و كذلك العلوم الادارية من خلال أفرع شركاتها فى الدول المضيفة و التى تتسم باستيعاب التكنولوجيا و المعرفة من الدولة الأم .

التحليل الاقتصادى:

دور الشركات متعددة الجنسيات فى نقل التكنولوجيا:

تشير أدبيات اقتصاديات التنمية إلى أن نقل التكنولوجيا بين دولة أو مؤسسة وأخرى يتم من خلال عدة قنوات تتمثل بالآتي:

- التراخيص Licensing
- المشاريع المشتركة Joint Ventures
- الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment .
- استيراد معدات إنتاج السلع الرأسمالية Capital Goods .

ويتم نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر بأشكال عديدة من أهمها تحفيز التقليد وتنشيط الطلب على المنتجات التي تتضمن محتواً تكنولوجياً أكثر حداثة، وكذلك انتقال قوة العمل التي تستخدمها الجهة المستثمرة في بادىء الامر للعمل مع جهات أخرى محلية .

ومن البديهي أن تحاول الجهات المستثمرة منع فقدانها الميزة النسبية التي تمتلكها من جراء حيازة التكنولوجيا من خلال تقديم أجور لموظيفها تتجاوز ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف.

ويتوقف مضمون عمليات نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من شركة متعددة الجنسية إلى فروعها في الدول المضيفة على العديد من العوامل منها مايلي:

- خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار
- وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني
- الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف ، من حيث التشريعات والقوانين التي تحكم التنافس ، وحماية الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية.
- استراتيجيات الشركة الام التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به

ومن القضايا التي ينبغي تركيز الانتباه عليها فيما يرتبط بالاستثمار الاجنبي المباشر الذي يتم من خلال فروع للشركة الأم في البلد المضيف ، أن التكنولوجيات المتوفرة للفروع تصمم على أن تتفق في غالب الأحيان مع الإمكانات المتاحة محليا حيث تسعى الشركة الأم لتعظيم الفوائد ، وتقليص الأخطار بهدف الوصول إلى التنافسية المثلى في إطار جملة الشروط المتاحة . وهناك في الواقع إمكانات لبقاء هذه التكنولوجيات على حالها عند إقلاع مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر ما لم تنشأ شروط جديدة تحفز الشركة الأم لتحسينها والإرتقاء بمردودها . غير أنه من ناحية اخرى ، فإن الشركة الأم قد تحول دون نقل تكنولوجيات متقدمة إلى فروعها العاملة في دول مضيفة إذا خشيت أن تقوم المنافسة في تلك الدول بالأستفادة من المعارف التكنولوجية المنقولة لتحسين وضعها التنافسي. كما أنها قد تقلص الإنفاق على البحث والتطوير ، والأنشطة التدريبية إذا شعرت أن هذا الإنفاق ربما أدى إضعاف موقفها التنافسي تجاه شركات اخرى وطنية أو أجنبية في نفس الأنشطة أو المجالات.

جدير بالذكر أن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تكون الأكثر تفوقا من الناحية التقنية في المجال الذي تعمل به ، وهي تقوم بنقل المعارف التكنولوجية التي تقوم بتطويرها إلى الشركات التي تقع في نطاق منظومتها الإنتاجية ، من خلال ما يطلق عليه بالأنماط الضمنية ، كما توفر جزءا من هذه المعارف إلى الشركات الأخرى التي تتعامل معها من خلال الترخيص والمشاريع الإنتاجية والتلزيم الضمني والأحلاف الإستراتيجية أو بيع السلع الرأسمالية.

ومن خلال دراسة أنماط نقل التكنولوجيا التي تتبناه الشركات المتعددة الجنسيات ،يمكن تثبيت النقاط التالية :

١- تقوم هذه الشركات بشكل عام بنقل تكنولوجيات أحدث وأكثر إنتاجية إلى فروعها ، مما توفره لجهات أخرى في الدول النامية المضيفة والساعية للانتقال إلى اقتصاد السوق ، وبشكل عام ، فإن الدول الأكثر تطورا تحصل على تكنولوجيات أكثر تعقيدا وحداثة من الشركات متعددة الجنسية ، مما تحصل عليه الدول الاقل تطورا.

٢- بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى نقل تكنولوجيات أكثر حداثة وإنتاجية بصورة عامة، فإنه يشكل نمطا أكثر كلفة من أنماط أخرى يمكن استخدامها في نقل التكنولوجيا ، كالترخيص مثلا عندما يكون نقل التكنولوجيا من خلاله ممكنا. وفي العموم ،فإن التكنولوجيات التي تقبل الشركات المتعددة الجنسية على نقلها بواسطة الترخيص غالبا ما تكون أقل حداثة وإنتاجية مما تقبل على نقله بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- تتفاوت العلاقات المألوفة أساسا للتحالفات الإستراتيجية، عبر مجال متسع يشمل من ناحية المشاريع المشتركة، ومن الناحية المقابلة الاتفاقات التعاقدية. ويمثل التحالف أداة فعالة لنقل التكنولوجيا، غير أن التحالفات الإستراتيجية غالبا ما تقتصر على التعامل بين شركات من الدول المتقدمة، أو من الدول النامية الأكثر تقدما التي نجحت في بناء القواعد التكنولوجية

التي تتيح لها استيعاب، واستثمار المعارف التقنية المتاحة بنتيجة التحالف، والحجة المتداولة بهذا الخصوص هي: أن الدول النامية كثيرا ما تجد صعوبة في استيعاب واستثمار التكنولوجيات الأكثر تواضعا (الأقل تعقيدا، والأقل إنتاجية) التي تحصل عليها بوسائل اخرى كالترخيص مثلا.

وانطلاقا مما تقدم، فمن المنطقي أن تسعى الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من كلفته العالية مقارنة بالأنماط الاخرى لنقل التكنولوجيا كالترخيص مثلا، كلما امكنها توفير القواعد التكنولوجية المطلوبة لاجتذاب هذا الاستثمار والتوصل إلى آليات تضمن حسن الاستفادة مما يأتي به من مدخلات تكنولوجية جديدة، ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر فرصا للتقدم التكنولوجي وللتدريب والتصدير لا توفره الأنماط الأخرى، كذلك فإن تفوق الشركات المتعددة الجنسيات على غيرها من حيث المهارات الإدارية، واساليب مراقبة الجودة والتسويق والتدريب. وجميع هذه القدرات مسائل تترجم في نهاية المطاف إلى إمكانات فعالة في التنافسية العالمية.

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً رئيسياً فى أنشطة البحث والتطوير عالمياً، ليس فقط من خلال أنشطتها فى دول الموطن و لكن أيضاً خارج حدود الموطن وبشكل متزايد. أن ظاهرة تدويل البحث و التطوير ليست بالجديدة، الجديد هو الوتيرة المتسارعة لهذا التدويل فى السنوات الأخيرة .و انتشارها فى البلدان النامية (خاصة فى آسيا).

علاوة على ذلك، لم تعد أنشطة البحث والتطوير فى الدول النامية رامية الى تكييف التكنولوجيات الى الظروف المحلية فقط ، بل تنطوى بشكل متزايد الى أنشطة بحث و تطوير إبتكاريه، بما فى ذلك من تطوير تكنولوجيات الأسواق الإقليمية والعالمية. وفى نفس الوقت، تعد الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية هى فى حد ذاتها شكل من أشكال الاستثمار فى البحث و التطوير فى الخارج، من أجل الوصول فى المقام الأول الى تكنولوجيات متقدمة وقدرات بحثية

كتلك التى فى الدول المتقدمة .فضلاً عن تكييف المنتجات الى الأسواق الجديدة ومصادر الخبرة المتخصصة فى دول نامية أخرى.

تجارب بعض الدول فى استيعاب التكنولوجيا عبر الشركات متعددة الجنسيات :

و فيما يلى يستعرض البحث أكبر عشر دول فى العالم انفاقاً على البحوث التكنولوجية و الموضحة بالجدول (١)

جدول رقم (١)

أكبر عشر دول فى العالم انفاقاً على البحوث التكنولوجية

الترتيب	الدولة
١	الولايات المتحدة
٢	الصين
٣	اليابان
٤	ألمانيا
٥	كوريا الجنوبية
٦	الهند
٧	فرنسا
٨	روسيا
٩	المملكة المتحدة
١٠	البرازيل

- **Source : Battelle , R&D magazine 2016 , op. cit.**
- **بيانات ٢٠١٥ مقدرة بينما بيانات ٢٠١٦ متوقعة.**

من الجدول (١) يتضح ما يلى:

أن الولايات المتحدة هى كثر الدول انفاقاً على البحوث التكنولوجية تليها الصين و اليابان و المانيا و كوريا الجنوبية و تأتى الهند فى المرتبة السادسة ، حيث تسبق فرنسا و روسيا و المملكة المتحدة ثم تأتى البرازيل فى المرتبة العاشرة.

وفى ضوء تلك البيانات تجدر الاشارة الى كل من الهند و البرازيل كنماذج أحدثت طفرة اقتصادية و علمية و صناعية فى اقل من عشرين عاما.

فالهند تحتل المركز السادس عالميا فى اجمالى الانفاق على أنشطة البحث و التطوير التكنولوجى، حيث تعرض بيئة النظام البحثى فى الهند فرصة حقيقية للشركات متعددة الجنسيات فى العالم نظراً لوفرة رأس المال الفكرى المتاح فيها. فهناك أعداد كبيرة من المهندسين الهنود الذين يعملون فى جميع أنحاء العالم و يقدمون نموذجاً عالى التدريب و قوة عاملة متاحة بتكلفة تنافسية.

وبناءً عليه حولت و لا زالت تحول كثير من الشركات متعددة الجنسيات قواعد البحث التكنولوجى و التطوير بها الى الهند. قواعد و مؤسسات البحث و التطوير هذه اما تطور المنتجات لخدمة السوق المحلى ، أو تساعد الشركة الأم فى الخارج أن تقدم جيلاً جديداً مبتكراً من المنتجات للأسواق حول العالم.

أما من حيث حجم السوق فقد وصل نشاط تدويل البحث و التطويرو نقل التكنولوجيا الذى يتخذ من الهند مقراً له، وكذا حجم سوق خدمات البحث و التطوير الى ٢٠ بليون دولار فى ٢٠١٥، أعلى من السنة السابقة ٢٠١٤ ب٩.٩% و وقف سوق خدمات نقل التكنولوجياعند ٧.٧٦ بليون دولار ، و سوق تدويل وعولمة البحث التكنولوجى فى الهند عند ١٢.٢٥ بليون دولار. و من المقرر أن يصل نشاط تدويل وخدمات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى الهند الى ما يقرب من الضعف ليبلغ ٣٨ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

وتمثل الهند نحو ٤٠% (١٢.٣ بليون دولار) من اجمالى تدويل النشاط الهندسى و المعرفة التكنولوجية فى العالم فى ٢٠١٥ والذى بلغ ٣١ بليون دولار.

أما عن البرازيل، و التى تحتل المركز العاشر فى اجمالى حجم الانفاق على أنشطة البحث التكنولوجى، ففى حين يصنفها صندوق النقد الدولى بدقة كدولة ناشئة ، تعد دولة البرازيل خامس دولة من حيث المساحة الجغرافية و تعداد السكان فى العالم و السادسة من حيث الناتج المحلى الاجمالى . و من المتوقع بحلول عام ٢٠٤٠ ان تكون رابع أكبر اقتصاد فى العالم ، بعد الصين و الولايات المتحدة و الهند. فالبرازيل تهيمن على النشاط الاقتصادى فى أمريكا الجنوبية حيث موارد طبيعية هائلة غير مستغلة، أيدى عاملة هائلة، و انفاق عالى على أنشطة البحث و التطوير والعلوم و التكنولوجيا.

وتظل الشركات متعددة الجنسيات هى المفتاح الرئيسى لنشاط نقل التكنولوجيا فى البلدان المضيفة وخاصة اذا كانت تلك البلدان تملك من الامكانيات المؤهلة لاستيعاب التكنولوجيات الجديدة. ففى البرازيل تتجه تلك الشركات الى نشر مراكز بحثية لها هناك لانها كانت تمثل أسواقا عظيمة لهم دائماً فضلاً عن نوعية القوة العاملة الجيدة . فقد تمكنت الشركات من اختيار أمهر و أفضل الكفائات و التى كان لها الدور فى انجاح عملية نقل وتكيف المعرفة الى بلادهم و كذلك المساهمة فى تطوير المنتجات فى الدولة الأم.

وفى مجال النفط و الغاز تميز المهندسون و الباحثون كثيرا مما أدى الى الوصول الى تطورات هائلة فى هذا المجال، و شجع الشركات الكبرى فى هذا المجال على زيادة قواعد البحث و التطوير فى البرازيل. لا يوجد باحث فى تلك المعامل البحثية بالبرازيل الا و على اتصال متواصل و معايشة تامة و تعامل مستمر مع التكنولوجيين و الباحثين فى الولايات المتحدة و اوروبا و الهند لان هذه هى ركيزة العمل الأساسية للنجاح ، شبكة اتصالات و تكنولوجيا معلومات على أعلى مستوى و بشكل متواصل . تلك الشركات لا تنتج منتجاً تم تطويره فى بلد

واحد فقط ، فقد يتواجد علماء فى بلد يتعاونون مع مهندسى الشبكات الرقمية فى بلد ثان ، يعملون مع مهندسى الأنظمة فى بلد ثالث و هكذا.

نقل التكنولوجيا عن طريق تدويل نشاط البحث و التطوير فى الشركات متعددة الجنسيات:

تستأثر الشركات متعددة الجنسيات بنشاط البحث والتطوير في العالم، فالحكومات المتقدمة لا تنفق علي البحث والتطوير بل تنفق عليه الشركات الكبري. ففي عام ٢٠١٥، استأثرت ١٠٠٠ شركة كبري علي نشاط البحث والتطوير في العالم. وهي شركات متعددة الجنسيات، حيث بلغ حجم إنفاقها علي البحث والتطوير ٦٨٠ بليون دولار. يأتي قطاع الحاسبات والإلكترونات الأكثر إنفاقاً بمبلغ ١٦٦.٤ بليون دولار ويليه قطاع الرعاية الصحية بمبلغ ١٤٤.٩ بليون دولار.

الغالبية العظمى من الشركات متعددة الجنسيات هى فى الأساس موطنها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الأكثر إنفاقا على أنشطة البحث و التطوير كحكومة و قطاع أعمال و شركات و شركات متعددة الجنسيات. فحجم الإنفاق العالمي يتأثر بتغير حجم الإنفاق الأمريكي على البحث و التطوير زيادة أو نقصان .

فتظل الغالبية العظمى من أنشطة البحث و التطوير من قبل الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية ، يتعين القيام بها فى الولايات المتحدة الأمريكية . أما خارج الولايات المتحدة الأمريكية، فان أنشطة البحث و التطوير التى تدار فى أفرع الشركات الأجنبية فغالبا ما تكون في أوروبا الغربية، و كندا، و اليابان، و أخيراً بعض دول و مناطق المحيط الهادى الآسيوية.

و تحتاج هذه الشركات على الصعيد الدولى الى تكييف التكنولوجيا المحلية حتى تتمكن من بيع انتاجها بنجاح فى الدول المضيفة و يصبح تدويل البحث و التطوير ضرورياً لانجاز ذلك. لقد انتقلت مرحلة البحث و التطوير من احتفاظ

الشركات متعددة الجنسيات بها داخل دولها الى انشاء مرافق للبحث و التطوير خارج الدول المتقدمة لا يقتصر نشاطها على مجرد التكييف مع الأسواق المحلية بل يستهدف الأسواق العالمية .

ان عدداً من الدول النامية و الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقالية تشارك فى عملية تدويل أنشطة البحث و التطوير ، بحيث تعمل هذه الدول على تطوير القدرات المطلوبة للارتباط بنظم البحث و التطوير العلمية التابعة للشركات متعددة الجنسيات .

و من منظور الدول المضيفة ، فان تدويل البحث و التطوير يفتح الباب ليس فقط امام نقل التكنولوجيا الجديدة و العمليات الابتكارية فى أماكن أخرى ، و لكن أيضاً أمام عملية خلق تكنولوجيا جديدة مما يمكنها من تعزيز قدراتها التكنولوجية و الابتكارية .

عملية التدويل هذه تمر بإجراءات وعمليات كثيرة ومصاعب، خاصة إذا كانت الدولة المضيفة تفتقر للنظم والمؤسسات المساعدة على اقامة النشاط الاقتصادى للشركة متعددة الجنسيات على أرضها. مما يظهر بالضرورة بعض الايجابيات والسلبيات جراء عملية تدويل أنشطة البحث والتطوير كما يلى

أولاً الآثار الايجابية :

١- **على الدولة المضيفة:** يفتح نشاط البحث و التطوير فرصاً جديدة أمام الدول النامية للوصول للتكنولوجيا الحديثة و انتاج منتجات و خدمات ذات قيمة مضافة عالية ، و تطوير مهارات جديدة مما يؤثر على الشركات و المؤسسات المحلية . يساعد الدولة على تعزيز نظم الابتكار لديها و رفع مستوى كفاءة الانتاج الصناعى و مضاهاته بالمستوى العالمى ، و كذلك رفع المستوى التكنولوجى لاستخدام الوسائل الحديثة . فضلاً عن التدريب المهارى للعنصر البشرى ادارياً و بحثياً و علمياً و عملياً .بالاضافة الى

عملية التكيف لمواءمة الأسواق المحلية و تطوير المنتج المحلى. ويمكن تلخيص تلك المزايا فيما يلي:

- **الوصول إلي المستهلكين:** الوصول إلي المستهلكين هي واحدة من المزايا الرئيسية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات علي الشركات التي لديها عمليات تقتصر علي منطقة صغيرة. زيادة إمكانية الوصول إلي مناطق جغرافية أوسع يسمح للشركات متعددة الجنسيات أن يكون لديها مجموعة أكبر من العملاء المحتملين ومساعدتهم في التوسع، والنمو بوتيرة أسرع بالمقارنة مع الآخرين.
- **الوصول الى العمالة:** الشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بالقدرة علي الوصول إلي العمالة الرخيصة، وهو ما يعتبر ميزة كبيرة عن الشركات الأخرى. فحينما تمتلك شركة عمليات منتشرة في مناطق جغرافية مختلفة فهي تستطيع إنشاء وحدات إنتاج في البلدان ذات اليد العاملة الرخيصة. بعض الدول التي تتوافر فيها العمالة الرخيصة مثل الصين والهند وباكستان...الخ.
- **تخفيض الضرائب وغيرها من التكاليف:** الضرائب هي واحدة من الأشياء التي يمكن لكل الشركات متعددة الجنسيات الاستفادة منها. العديد من البلدان توفر انخفاض الضرائب علي الصادرات والواردات من أجل زيادة معاملاتهم الخارجية والتجارة الدولية. أيضا البلدان تفرض أقل الرسوم الجمركية مما يؤدي إلي هامش الربح المرتفع علي الشركات المتعددة الجنسيات. وهكذا تعد الضرائب واحدة من أسباب كسب المال ولكن ذلك يعتمد مرة أخري علي البلد المضيفة.
- **التنمية الشاملة:** مستوى الاستثمارية، ومستوى العمل، ومستوى الدخل للبلد يزيد بسبب عملية في الشركات متعددة الجنسيات. يزيد مستوى

التنمية الصناعية والاقتصادية الناجمة عن نمو الشركات المتعددة الجنسيات.

- **تكنولوجيا:** تستمد الصناعة أحدث التقنيات من دول أجنبية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تساعدهم علي تحسين المعاملة التكنولوجية في أسواقهم الداخلية.
- **البحث والتطوير:** تساعد الشركات متعددة الجنسيات في تحسين مستوى البحث والتطوير في البلد المضيف وتساهم في الارتقاء بمستوى النمو الاقتصادي لها.
- **الصادرات والواردات:** تساعد عمليات الشركات متعددة الجنسيات أيضا في تحسين ميزان المدفوعات ويمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

الشركات المتعددة الجنسيات تساعد في كسر الحماية ويساعد أيضا في الحد من الاحتكارات المحلية، إذا كانت تتواجد في البلد المضيف.

٢- **على الدولة الأم :** تساعد الشركات متعددة الجنسيات التابعة لدولة ما ، على تحسين قدرتها التنافسية من خلال التعرف على الأصول الاستراتيجية و التكنولوجيات الجديدة و زيادة التخصص فيما تقوم به من أنشطة البحث و التطوير . ذلك يساعدها على تخفيض التكاليف و زيادة المرونة و توسيع أنصبتها فى الأسواق مما يكون له أثر ايجابى على اقتصاديات موطنها.

ثانيا الآثار السلبية :

١- **على الدولة المضيفة :** تتمثل الآثار السلبية لعملية تدويل أنشطة البحث و التطوير، فى التخفيض المحتمل لحجم أنشطة البحث والتطوير القائمة

عندما انطوى الاستثمار الأجنبى المباشر على عمليات استحواذ على شركات محلية، وعلى تعويض غير عادل للشركات والمؤسسات المحلية التى تتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات فى مجال البحث والتطوير، وإزاحة الشركات المحلية من سوق الباحثين. كما قد تحدث أيضاً بعض المواجهات بين الشركات متعددة الجنسيات و حكومات الدول المضيفة نظراً لسعى الأولى الى الاحتفاظ لنفسها بالمعرفة القائمة على الملكية بينما تسعى الأخيرة الى ضمان حدوث أكبر قدر ممكن من الاستفادة من المعرفة التكنولوجية. وتتلخص الآثار السلبية فيما يلي:

- **القوانين:** واحدة من العيوب الرئيسية هي القوانين الصارمة والمشددة المعمول بها في البلاد. الشركات المتعددة الجنسيات تخضع لمزيد من القوانين واللوائح عن الشركات الأخري. كما أن بعض الدول لا تسمح للشركات لتشغيل عملياتها علي النحو الذي تقوم به في بلدان أخري، مما يؤدي إلي صراع داخل البلد ويؤدي إلي مشاكل في المنظمة.
- **الملكية الفكرية:** تواجه الشركات المتعددة الجنسيات أيضا القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية التي لا تنطبق علي الشركات المحلية دائما.
- **المخاطر السياسية:** كما تنتشر عمليات الشركات المتعددة الجنسيات علي نطاق واسع عبر الحدود الوطنية في العديد من البلدان، مما قد يؤدي إلي تهديد للسيادة الاقتصادية والسياسية في البلدان المضيفة.
- **خسارة الشركات المحلية:** يؤدي النشاط الانتاجى للشركات المتعددة الجنسيات في بعض الأحيان إلي قتل إنتاج الشركات المحلية. عندها تتحول الشركات المتعددة الجنسيات إلي احتكار الإنتاج في البلاد التي تعمل فيها وبالتالي قتل الشركات المحلية التي وجدت في البلاد.

- **فقدان الموارد الطبيعية:** الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم الموارد الطبيعية في البلد المضيف من أجل تحقيق أرباح ضخمة مما يؤدي إلي استنزاف الموارد مما تسبب في فقدان الموارد الطبيعية للاقتصاد.
- **تدفق الأموال:** كما تعمل الشركات المتعددة الجنسيات في بلدان عديدة، تحول رؤوس أموالها لأفرع خارجية كمدفوعات ربحية عن عمليات أقل كفاءة داخل الدولة المضيفة حيث تتمركز عمليات الشركات المتعددة الجنسيات.

٢- **على الدولة الأم:** قد يؤدى التوسع الخارجى فى أنشطة البحث و التطوير من ناحية أخرى الى اثارة قلق دول الموطن فيما يتعلق بخطر فقدان الوظائف ، لذا تسعى هذه الدول الى اتباع سياسات من شأنها تحقيق النهوض بالقدرات الابتكارية المحددة مع عدم الاضرار بمصالحها الاقتصادية المحلية .

نتائج البحث :

من التحليل السابق يصل البحث الى النتائج التالية :

- أثبت التحليل النظرى صحة الفرض الأول ، ان وجود الشركات متعددة الجنسيات فى دولة ما يؤدى الى نقل المعرفة التكنولوجية الى هذه الدولة و يسهم فى رفع الكفاءة الانتاجية و الصناعية .

و هو ما أكده تحليل أداء النشاط الصناعى و التقدم الاقتصادى فى كل من الهند و البرازيل . حيث استوعبت تلك البلاد التكنولوجيا المنقولة عبر الشركات متعددة الجنسيات و كان ذلك بسبب مهارة الموارد البشرية كالباحثين و الصناع و المهندسين ، فضلاً عن مزايا نسبية استفادت بها

الدول الأم كالأيدى العاملة المنخفضة التكاليف و الميزة الطبيعية و الجغرافية لبعض المناطق .

- كما أثبتت النظرية صحة الفرض الثانى، أن هناك عوائق قانونية و بيروقراطية فى بعض الدول النامية و التى تعد دولاً مضيفة بالنسبة لأفرع الشركات متعددة الجنسيات ، مما يحد من مزايا وجود تلك الشركات على أراضيها .

و هو ما اتضح من عدم جذب بعض الدول مثل الدول العربية و مصر و بعض الدول الأفريقية للشركات متعددة الجنسيات و التى تفضل أن تعمل فى بيئة صالحة للانتاج و الربح و نقل المزايا النسبية من الدول المضيفة الى الدول الأم فضلاً عن نشر انتاجها عبر الحدود. كل تلك الأهداف لا تتحقق فى ظل جمود القوانين الاستثمارية و تعقيد الاجراءات الانشائية و الجمركية لتلك الشركات ، فضلاً عن الضرائب ذات التكاليف الباهظة مما يدفع بعض الشركات الى التهرب من تلك الضرائب فى الدولة المضيفة لتحقيق أعلى ربحية ممكنة .

توصيات البحث :

من العرض السابق يهتم البحث بوضح أهم التوصيات كما يلى :

- **أولاً** :

تحفيز مناخ الاستثمار الأجنبى المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات و ذلك عن طريق رفع الحواجز الجمركية و الاجراءات البيروقراطية الطاردة للمستثمر فضلاً عن اعطاء بعض المزايا التحفيزية و التسهيلات بهدف تشجيع الشركة الأم على انشاء أفرع لها فى الدول النامية .

- **ثانياً** :

ضرورة الارتقاء بالبنية الأساسية بالدولة المضيفة و البنية التكنولوجية و التى تساعد فى انشاء معامل بحثية للشركات متعددة الجنسيات تتم من خلالها عملية نقل التكنولوجيا بكفاءة و التى بدورها توجه نحو تطوير الانتاجية و بالتالى القدرة التنافسية لاقتصادات الدول المضيفة .

- **ثالثاً**:

تطوير الموارد البشرية لدى الدول المضيفة و التى تمثل النواة الأساسية للمعامل البحثية حيث استيعاب التكنولوجيات الجديدة و تطوير المنتجات و الابتكار نحو خلق منتجات جديدة . تلك الموارد المتمثلة فى العلماء و المهندسين و الباحثين مما يتطلب نظام تعليمى متميز و تدريبى ماهر يخلق كوادر تقود بلدانها فيما بعد نحو تقدم معرفى و تكنولوجى أفضل .

المراجع

١. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اللجنة المعنية للتنمية والملكية الفكرية، نوفمبر ٢٠١٤، ص٣. (١
٢. فراس عبد الجليل و آخرون (٢٠١٠)، **"الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية"** ،مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد الخامس و الثمانون، ص. ١١٣-١٢٢ .
٣. أحمد سيد مصطفى، (١٩٩٩) تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي، الطبعة الثانية، ص . ٧.
٤. مصطفى أحمد، (١٩٩٨) " **فرض العولمة**" – دار النشر بيروت ، ص. ١٦٨ .
٥. مايكل تانزر وأخرون ،(١٩٨١) من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني- دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، . ١٢٣ .
٦. محمد صبحي الاتربي ،(١٩٧٧) مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات، دار الثورة للصحافة والنشر ،بغداد ، ص٢٥-٣٥.
٧. منى قاسم ، (١٩٨٨) "الشركات المتعددة الجنسيات واهميتها في الاقتصاد العالمي" ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، السنة(٤١) ، العدد (١) ، ١٩٨٨، ص٥٣-٥٤ .

https://en.portal.santandertrade.com/establish-overseas/egypt/foreign-investment

1. world investment report (2015), " Reforming International Investment Governance", UNCTAD, Geneva.
2. Sass, M., (2016) **Emerging CEE Multinationals in the Electronics Industry. Competitiveness of CEE Economies and Busiesses**", Hungarian Academy of Science, Springer International Publishing, pp.149-173.
3. Alina Hagiu, Ramona Popescu, (2010) "transnational Corporations and the International Competitivensess of the Host Country", University Of Piteşti , pp.168.
4. 15-UNCTAD**,(** 1992**): World Investment Report 1992,**Geneva**.**

5. Dunning, John H. (1992). "**Multinational Enterprises and the Global Economy**". Wokinham: Addison Wesley, pp.3
6. Woll, Artur. (1996). "**Wirtschaftslexikon. München: R. Oldenburg Verlag**", pp.492.
7. UNCTAD (2002) "**World Investment Report 2002 Transnational Corporations and Export Competitivness.**" United Nations, Geneva.pp. 291.
8. Bornschier, Volker and Christopher Chase-Dunn.(1985)."**Transnational Corporations and Underdevelopment**" ,New York: Praeger .pp.xii
9. UNCTAD, World Investment Report, (2005), "**Transnational corporations and the internationalization of R&D**", New York and Geneva , pp. 21-24.
10. Unctad, World Investment Report 2000, Geneva,2000.
11. Technollgy Contribution of multinationals importance to Developing Countries, UKESSAYS, Economics Essay, Mach 2015.
12. Research And Development In India, http://www.ibef.org/industry/research-development-india.aspx
13. http://www.rdmag.com/article/2012/12/bric-brazil
14. http://fortune.com/2014/11/13/why-ge-just-built-its-big-new-rd-center-in-brazil/1
15. Barry Jaruze lski, Kevin Schwartz, volker Staack (2016),"the 2015 Global Innovation 1000: innovalion, hew world order" straegy.
16. Science and Engineering Indicators (2012), "**Research and Development: National Trends and International comparisons**", pp.4-5
17. Niraj satnalika ,(2013), "**Advantages and Disadvantages of MNCs**", Green world investor.